



الاجتماع العاشر لوزراء الفلاحة للدول الأعضاء في المركز الدولي
للدراستات الفلاحية العليا لحوض البحر المتوسط
الجزائر – 6 فيفري 2014

مشروع البيان الختامي

بدعوة من معالي السيد عبد الوهاب نوري، وزير الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، اجتمع وزراء الفلاحة لدول الثلاث عشر الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا لحوض المتوسط (CIHEAM) ورؤساء الوفود ، في الجزائر يوم 6 فيفري عام 2014.

معالي الوزراء ورؤساء الوفود،

باعتبار:

المؤتمر الأول ومتوسطي حول الزراعة، الذي عقد في البندقية في 27 نوفمبر 2003، حينما أكدت الدول الـ 37 الحاضرة أن "الأهمية المتزايدة التي يعلقها المجتمع على الحاجة إلى التنمية الريفية المستدامة والحفاظ على الزراعة في المناطق المحرومة والجبلية والطبيعة المتعددة الوظائف للفلاحة، فرضتا منح الاهتمام الكافي لهذه النقاط في التعاملات بين المجتمع الأوروبي وشركائه في حوض البحر المتوسط"

- توصيات الاجتماع الثامن لوزراء الفلاحة الثلاثة عشر للدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية الذي عقد في اسطنبول في 2010 والذي تناول موضوع "أثر تغير المناخ على الأمن الغذائي وسلامة الغذاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط"؛

- توصيات الاجتماع التاسع لوزراء الفلاحة الثلاثة عشر للدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية الذي عقد في مالطا في 27 سبتمبر 2012، والذي تناول موضوع "الأمن الغذائي وتقلب أسعار الغذاء في بلدان البحر الأبيض المتوسط"؛

- البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الأول للحوار 5+5 حول الزراعة وسلامة الغذاء، والذي عقد في الجزائر في 27 نوفمبر 2013؛

بالتذكير:

- أن الحق في الغذاء مكرس في المادة 25 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 و الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن تعزيز التنفيذ الدائم للحق في غذاء لائق في إطار الأمن الغذائي الوطني، تمت المصادقة عليها من قبل البلدان الأعضاء الـ 187 في المجلس العام لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) في 23 نوفمبر 2004؛

- بيان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي المنعقد من 16 إلى 18 نوفمبر 2008 في مقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة العالمية بروما ، وبالخصوص التزام رؤساء الدول والحكومات بتعزيز التمويل الوطني والدولي الموجه للزراعة في البلدان النامية وتدعيم استثمار جديد بهدف زيادة الإنتاج الزراعي المستدام وتوحيد جهودهم وخبراتهم من أجل إعطاء شكل فعال للشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية و اتخاذ جميع التدابير اللازمة، على المستوى الإقليمي والمستويات الأخرى، لتحسين الأمن الغذائي؛

- لقد تم تباعث التدابير الملائمة لتحسين الأمن الغذائي ودعم مكافحة تقلب أسعار المنتجات الزراعية في المحافل الدولية، لا سيما في منظمة الأغذية والزراعة العالمية ومجموعة الثماني (قمة جويلية 2009 في لاكويلا) ومجموعة العشرين (قمة نوفمبر 2011 في كان)؛

- أن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، والمعروف باسم "ريو+20" (قمة ريودي - جانيرو جوان 2012)، والمؤتمرين الأخيرين لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية حول الأمن الغذائي (الدورة 38 لمؤتمر المنظمة في جوان عام 2013 والاجتماع الوزاري حول أسعار الغذاء في 7 أكتوبر 2013) واجتماعات لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاح عام 2009، تناولت كلها هذا الموضوع؛

بملاحظة:

- التقدم المحرز خلال السنوات القليلة الماضية في تعزيز التنمية الزراعية والغذائية والريفية في منطقة البحر المتوسط من خلال تبني سياسات وطنية تنفذها الحكومات ووضع تدابير تعاون من قبل المنظمات الدولية؛

وعيا:

- بأن الأمن الغذائي يعتمد على العديد من العوامل المترابطة، سواء كانت زراعية و بيئية و ديموغرافية و اجتماعية و إقليمية و اقتصادية أو سياسية، وأنه بالتالي اعتماد نهج شمولي في التعامل مع هذه المسألة، والتي لديها تأثير حاسم على التنمية والاستقرار والسلام في المنطقة؛

- بأنه يجب أن يكون الأمن الغذائي بكل جوانبه أحد أهم ركائز التعاون الإقليمي في منطقة البحر المتوسط، مما يدل على مدى ارتباط بلدان حوض المتوسط ببعضها البعض؛

- إن الإهتمام بتعزيز التعاون المتوسطي من خلال تبادل الخبرات حول السياسات الزراعية والغذائية المصممة لتحسين إدارة أسواق المنتجات الغذائية ؛

- أنه وبالنظر للتعقيدات الموجودة من أجل ضمان المزيد من الأمن الغذائي في منطقة البحر المتوسط في ظل العوائق الكثيرة (ندرة المياه وارتفاع عدد السكان والتوسع العمراني وتغير المناخ والأخطار التي تهدد البيئة، الخ) والتحديات الكبيرة (تحسين الإنتاج من حيث الكمية والنوعية وتحقيق تنمية اجتماعية وإقليمية أكثر شمولية والعمالة الريفية وتطوير البنى التحتية والتجهيزات وإنشاء برامج الغذاء الصحي الخ) ؛

- إن السعي لتحسين الأمن الغذائي في منطقة البحر المتوسط يقتضى مقارنة متعدد الأطراف ومنهجاً شاملاً ومتعدد القطاعات، الذي يضمن تنفيذ استراتيجيات معدة وفقاً للأوضاع المحلية ووضع تدابير مبتكرة للتمويل، والتي يمكن تطبيقها في الزمن بحيث تلبى احتياجات محددة؛

- أن التنمية الزراعية والغذائية والريفية كانت مسائل ذات أهمية استراتيجية لاستقرار الدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطة لضمان الرفاهية وصحة وعافية شعوبها. وأنه من الواضح أن لكل أشكال الزراعة دور حاسم تقوم به (كما فعلت قطاعات الصيد البحري وتربية المائيات وقطاع الغابات) إذا أردنا رفع تحدي الأمن الغذائي العالمي؛

- أن الشكل الأصلي للمركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطة وفر الإطار المناسب لتحديد المصالح المتبادلة في مجالات التنمية الريفية والزراعية والأمن الغذائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى استدامة نظم الغذاء في فترة عرفت تحولاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وبيئياً في منطقة البحر المتوسط ؛

وتأكيداً:

- إن 2014 هي السنة الدولية للزراعة العائلية لإبراز القدرات لهذه الزراعات من أجل الأمن الغذائي، كما أنها أيضاً سنة المؤتمر الدولي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة العالمية ومنظمة الصحة العالمية حول التغذية (ICN2)؛

- إن سنة 2015 ستميزها أحداث دولية هامة : كتلك المرتبطة بالذكرى العشرين لبيان برشلونة، والذي نتجت عنه في نوفمبر 1995 الشراكة الأورو متوسطية ، وسجل نتائج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد جدول

الأعمال الإنمائي العالمي لما بعد 2015 مع تحديثه للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة ومعرض ميلانو العالمي حول موضوع " تغذية الكوكب، طاقة من أجل الحياة " الذي سيعقد ابتداءً من شهر ماي إلى أكتوبر 2015 وكذا المؤتمر الحادي والعشرين لأطراف اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والدورة الحادية عشرة لاجتماع أطراف بروتوكول كيوتو المقرر عقده في باريس في ديسمبر 2015 (COP21)؛

بالاطلاع :

- المنشورات العديدة التي أصدرها المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية في السنوات الأخيرة حول موضوع الأمن الغذائي في منطقة البحر المتوسط، بما في ذلك الطبوعات المختلفة من التقرير الإقليمي للمنطقة المتوسطية (Mediterra)؛

- استنتاجات الندوة الدولية حول التنمية الريفية في منطقة البحر المتوسط، التي نظمها المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية، بالتعاون مع السلطات الجزائرية في الجزائر العاصمة يومي 4 و 5 فيفري 2014. حيث أكدت هذه المناقشات على أن إعادة تأهيل الأقاليم الريفية مسألة ملحة لأنها تملك القدرة على توفير النمو وتحسين نوعية الحياة. كما أكدت أيضا على ضرورة الاتجاه نحو نموذج جديد للتنمية الريفية والذي سيتطلب سياسات عامة شاملة تهدف لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز شبكات الفاعلين، وبالتالي تمكين هذه الأطراف من تبادل الخبرات والممارسات النموذجية ؛

- المحاور تعاون ذي بعد جهوي ذات أولوية والتي تم تناولها في هذا الملتقى، مع دعوة الوزراء لدعم مواصلة ، على المستوى بلدانهم وعلى المستوى الجهوي ، لمبادرة برنامج الجوار الأوروبي من أجل دعم الزراعة والتنمية الريفية (ENPARD) التي شرع فيها

سنة 2012 من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار سياستها للجوار؛

اقتناعاً:

- أن الزيادة المقلقة في عدد الأشخاص المعرضين لخطر عدم الأمن الغذائي في المنطقة تدعو إلى تدابير تصحيحية ؛
- أن تنمية فلاحية مضاعفة النجاعة على المستوى الاقتصادي و الإيكولوجي ، فهي سبيل نحو مستقبل المنطقة
- أنه على المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية مواصلة دوره الهام من أجل رفع التحديات المشتركة التي تواجهها دول المنطقة؛

معالي الوزراء ورؤساء الوفود:

- ركزوا مناقشتهم حول موضوع: "الأمن الغذائي المستدام في البحر المتوسط : الوضع والآفاق" ؛
- أرسلوا التوصيات إلى السلطات الوطنية المتوسطية (i) والمنظمات الدولية الناشطة في منطقة البحر المتوسط (ii) والمركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية (iii).

مطالبة:

(i) دول البحر المتوسط

- (1) احراز تقدم على الصعيد الوطني بشأن مسألة الأمن الغذائي في منطقة البحر المتوسط وتشجيع المزيد من التعاون الزراعي الإقليمي، لا سيما من خلال المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية، بهدف جعل هذا التعاون فعالاً ومستداماً ووضعها في قلب العلاقات الدبلوماسية بين دول حوض المتوسط؛
- (2) تنفيذ سياسات وطنية وإقليمية لتنمية الزراعة والأغذية الزراعية والمناطق الريفية مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى حماية التنوع الجيني (للحيوانات والنباتات، إلى جانب استراتيجيات غذائية مسؤولة بيئياً واجتماعياً وذلك

لتوطيد الإنتاج و الإنتاجية و النوعية و الأمن الغذائي للمواطنين ودعم المنتجين الزراعيين، مع تأمين مستوى كاف لتتبع المنتوجات و تثمين بعض المنتجات الزراعية ،وخاصة المنتوجات الغنية بالبروتينات و الحبوب، من خلال الصناعة التحويلية في إطار تنظيمات مهنية منظمة. وتحسين ظروف ومرافق النقل والتخزين ومعالجة المنتجات والأغذية الزراعية وجعل الزراعة جزءا لا يتجزأ من اقتصاد إقليمي ديناميكي؛

(3) القيام بنقلة نحو نموذج تنمية ريفية مستدامة تنمي المقاربة الزراعية-الإيكولوجية و التركيز على الشغل ونمو اجتماعي وإقليمي شامل والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتحسين الحكم وإنشاء شبكات ومجموعات وإنتاج ونشر المعرفة وتوحيد عوامل التغيير المماثلة كالفاعلين المحليين (لا سيما من القطاع الخاص) إلى جانب المرأة والشباب في مبادرات شاملة وعادلة وتشاركية. وفي نفس السياق :

- تحسين فرص الحصول على الغذاء اللائق من حيث الكمية والنوعية، خصوصا بالنسبة للفئات الضعيفة؛
- دعم الزراعة العائلية، لا سيما في الجانب الجنوبي للبحر المتوسط، لأنها تساهم بشكل كبير في ضمان الأمن الغذائي للعائلات الريفية وتدعم التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وتعزز التنمية البشرية، لا سيما عند المرأة والشباب؛
- تشجيع الاستثمار الجديد ، بالإضافة إلى الشراكات بين القطاع العام والخاص وبين المؤسسات الوطنية والأجنبية من أجل زيادة مردود الزراعة والمنتجات الزراعية باستخدام أساليب مستدامة وتخفيض التبذير الغذائي والاستخدام للمحاصيل الزراعية غير الغذائية وتطوير أدوات إدارة المخاطر لحماية دخل المزارعين ومربي المواشي؛

- إدراج سياسات التنمية و الحماية الغابية وتنميتها وسياسات الصحة الحيوانية والنباتية ومصائد الأسماك والزراعة المائية عند دراسة الأمن الغذائي، دون إغفال المشاكل المتعلقة بالبنى التحتية والتجهيزات وسلسلة التبريد؛
- تشجيع تطوير المنتجات ذات النوعية كمنتجات الإقليم، والمنتجات المحصلة عن طريق الزراعة العضوية، إلى جانب أنظمة حماية من شأنها للحفاظ على النشاطات المنتجة للثروة أو لإنتاج القيمة المضافة في المناطق الريفية ؛
- تشجيع التنسيق بين السياسات الإقليمية التي من شأنها تعزيز دور المجتمعات الساحلية المعنية بالصيد على نطاق صغير، والمطالبة ببرنامج إقليمي لتنمية الصيد المستدام على نطاق صغير؛
- تشجيع تطوير منتجات وأنظمة إنتاج عالية الجودة من أجل الحفاظ على أو خلق قيمة مضافة في المناطق الريفية
- ترقية ، موازاة مع استراتيجيات شاملة، مقاربة إقليمية ، وذلك بالنظر للاهتمام بتنفيذ هذه الاستراتيجيات وتكييفها مع الوضعيات المحلية ؛
- الإلتزام اقوي بمبادرة برنامج الجوار الأوروبي لدعم الزراعة والتنمية الريفية (ENPARD)، التي أطلقت سنة 2012 من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار، ودعم تنفيذها على المستوى الثنائي والإقليمي؛
- دعم الاتفاقات الإقليمية بهدف وضع معايير التقنيات النباتية والصحة النباتية لمخازن تكاثر النبات بشكل يتناسب مع ظروف كل بلد، وتشجيع التنسيق والتعاون في مجالات مختلفة مثل معايير الجودة في الصحة والصحة النباتية والتصنيف والاعتماد والوقاية ضد الأمراض والآفات التي تؤثر على الحيوانات والنباتات (قبل وبعد الحصاد) ومكافحتها والسيطرة على الملوثات (ميكوتوكسين) في المنتجات الغذائية، مع السعي إلى التنسيق، على المستوى الإقليمي؛ وذلك

حسب الأمثلة الجهوية الحقيقية الموجودة مثل تلك التي استعملت في إطار الشبكة المتوسطية للصحة الحيوانية.

- أن تشارك الاهتمامات و المعلومات الغذائية بحيث يمكن التوصل إلى مشاريع إقليمية دائمة وملموسة بشكل مستمر، والاعتماد لتحقيق ذلك على التعاون المتوسطي وشبكات البحوث لإعداد مبادرات مشتركة ونشر المعرفة على المستوى الإقليمي. وقد تشمل مثل هذه العملية مشاريع حول التنمية المستدامة في البيئة الريفية ونظم الغذاء المستدام وتنمية وتعزيز منتجات عالية الجودة أو حماية البحر الأبيض المتوسط وتنسيق البحوث الزراعية حول التبذير الغذائي وفصائل النباتات المقاومة للملوحة وإدارة الموارد المائية وتطوير موارد وراثية نباتية وحيوانية والأغذية الزراعية وقطاعات التكنولوجيا الحيوية (بنوك الجينات، الخ)؛

- دعم الشبكة المتوسطية للزراعة العضوية (MOAN) التابعة للمركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية، وهي منصة لتعزيز جودة الأغذية الزراعية المتوسطية ومنتدى يسمح للمسؤولين السامين من وزارات الزراعة ومؤسسات الدول في المنطقة بتبادل الأفكار والمعارف والممارسات الفضلى في مجال المنتجات عالية الجودة (خاصة منتجات الزراعة العضوية والمنتجات الإقليمية)؛

- تشجيع تطوير مبادرة جانفي 2014 و المسماة " شبكة تبادل معلومات الأسواق الزراعية المتوسطية

- MED-AMIN والتي تهدف إلى تشجيع التعاون وتبادل الخبرات بين أنظمة المعلومات الوطنية للأسواق الفلاحية، وردا على طلب وزراء الدول العضوة في المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية لحوض البحر المتوسط CIHEAM والتي تمت صياغتها أثناء ملتقى مالطا في سبتمبر 2012. هذه الشبكة الحديثة النشأة

ستعمل بالتنسيق مع امانة أميسAMIS و منظمة الأمم المتحدة للتغذية و المصالح المختصة للجنة الأوروبية . وسيوجه خصيصا للحبوب -قمح والذرة و الشعير والأرز منتوجات إستراتيجية بالنسبة لبلدان المتوسط

- دعم مبادرة "تغذية المعرفة"، وهي عنصر أساسي إرث معرض ميلانو 2015 والذي يشجع، من بين أمور أخرى، تبادل المعارف حول الأمن الغذائي والوصول إلى بنوك الجينات في الدول الشمالية للبحر الأبيض المتوسط بغرض إحياء المناطق الطبيعية في الدول المجودة على الشاطئ الجنوبي ونشر التقنيات والممارسات المبتكرة والمستدامة، مع مراعاة احتياجات الإقليم وتقديم استجابات فعالة مستمدة من البحوث المحلية والدولية. وستشكل المنصة التكنولوجية المبتكرة لهذه المبادرة، التي تحافظ عليها شبكة خبراء دولية، القاعدة الأساس لمركز خبرات مشتركة حول الأمن الغذائي وستعزز نقاط الاتصال الناشطة حاليا في وزارات دول البحر الأبيض المتوسط ودول البلقان.

(i) فيما يخص المنظمات الدولية والإقليمية

(1) تعمل المؤسسات الدولية المختلفة المسؤولة عن التعاون المتوسطي أو الأمن الغذائي مع المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية لخلق تعاونيات بين برامج التعليم والبحث ومشاريع التنمية ومشاريع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. من شأن هذه البرامج جمع الموارد البشرية والمالية المجندة، وتشجيع الحوار الإقليمي والحفاظ على العزم على مواجهة المشاكل الغذائية. وسيشمل ذلك الفاعلين في القطاع الخاص والمؤسسات والدول غير المتوسطية التي ترغب في المساهمة في تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

(2) يؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بالزراعة والغذاء والأقاليم الريفية في البحر المتوسط من خلال الاستمرار في دعم أعمال البحث والتعاون الرامية إلى

مواجهة التحديات المشار إليها أعلاه. ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي عليه استخدام أدوات مثل برنامج أفق 2020 الإطاري للبحث ومبادرة برنامج الجوار الأوروبي لدعم الزراعة والتنمية الريفية (ENPARD)، الذي ينص على شراكات محددة في الزراعة والتنمية الريفية في الجوار الأوروبي وأداة الشراكة، وينبغي أن يقدم مساهمة استراتيجية طويلة الأجل في هذه المناطق لبلدان الجوار المتوسطي؛

(3) يولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لتعاون مستقر ودائم في المنطقة من خلال التخطيط المشترك. ويمكن في هذا السياق عند استخدام الأداة المنصوص عليها في المادة 185 من اتفاقية الاتحاد الأوروبي للتعاون الأورو متوسطي المستقر في مجال البحث والابتكار، أخذ في عين الاعتبار الطريقة التي تؤثر بها المشاكل في قطاعات الزراعة والأغذية الزراعية على التنمية المستدامة في المنطقة؛

(4) يدعم الاتحاد الأوروبي مهمة المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية في البحر المتوسط، لا سيما من خلال استخدام أدوات التعاون المتاحة والمصممة من أجل المنظمات الدولية؛

(5) يدعم الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية تنفيذ التوصيات التي قدمتها الندوة الدولية حول التنمية الريفية في منطقة البحر المتوسط، والتي أرفقت استنتاجاتها في هذا البيان؛

(6) يدرس الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية والمركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية فكرة تحديد جدول أعمال مشترك للتعاون الاستراتيجي مصمم لدعم الزراعة والغذاء والتنمية الريفية المستدامة في منطقة البحر المتوسط.

(iii) المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية

(1) مواصلة عمله في مجال التعليم العالي والبحث والتعاون من خلال تطوير أنشطة لتعزيز الأمن الغذائي على جميع المستويات (المحلية والوطنية والإقليمية) بمساهمة جميع الأطراف المعنية (المنظمات الدولية والحكومات والسلطات الإقليمية والفاعلين المحليين)؛

(2) تعزيز المكاسب التي تم تحقيقها خلال الخمسين عاما من وجوده من خلال التكيف مع الوضع الإقليمي الجديد وتعزيز التزامه عبر منطقة البحر المتوسط بتبادل المعرفة حول الأمن الغذائي والتنمية الريفية مع قادة الغد؛

(3) الاستمرار في تقديم دروس التعليم العالي حول التنمية الريفية والزراعية وتقديم طرق مكافحة التبذير و الضياع الغذائي والاستخدام غير الغذائي للمحاصيل الزراعية، وإدارة التكنولوجيات الحيوية، لا سيما من خلال تحديد التراث الجيني الوطني للحيوانات والنباتات في كل بلد، وتطبيقها في تنمية المناطق الريفية، وتنفيذ النظم الغذائية المستدامة المصممة لحماية خصوبة التربة والحفاظ على الموارد المائية والموارد الوراثية المحتملة في شكل نباتات وحيوانات ونظم إيكولوجية عن طريق زيادة مقاومتها للتغير المناخي، وضمان تغذية الشعوب، وتنظيم قطاعات الزراعة والأغذية الزراعية، مع السعي لتقديم مسارات تعليمية وقابلية حركة تربية مبتكرة، وبالتالي المساعدة على بناء القدرة على إدارة المناطق الريفية؛

(4) تحسين الحوار السياسي والتعاون الأورو متوسطي في مجال الزراعة والغذاء والتنمية الريفية ومصائد الأسماك والزراعة المائية من خلال إنشاء منتديات مخصصة بهدف الحفاظ على مستوى أفضل وأكثر استقرارا من التعاون وتطوير نهج مشترك لتنشيط المناطق الريفية الهامشية في منطقة البحر المتوسط ينبغي إيلاء أهمية خاصة للتحديات التالية: تحقيق ابتكار حقيقي و تعزيز القدرة على الإنتاج المستدام من حيث الجودة والكمية بترويج الأنظمة الزراعية-والإيكولوجية

(5) ضمان قدر أكبر من التناسق والترابط العملي بين مشاريع التعاون والبحث والابتكار في سياق مشاريع مثل برنامج الجوار الأوروبي لدعم الزراعة والتنمية الريفية (ENPARD) والمشروع المتوسطي للعلوم والسياسة والبحث والابتكار (MEDSPRING) وبرنامج التعاون الأورو متوسطي عبر شبكة أبحاث المنطقة الأوروبية (ERANETMED)؛

(6) لتفضيل ودعم مبادرة- شبكة معلومات الأسواق الفلاحية المتوسطية- MED-AMIN - التي تم الشروع فيها استجابة لطلب الدول الأعضاء في المركز-سيام- لتكوين فضاء للحوار وتبادل و التعاون التقني حول الأسواق الزراعية للحبوب و منهجية الأنظمة الإحصائية بالمنتجات القاعدية

(7) إنشاء لجنة جهوية خاصة (تضم مسؤولين وزاريين سامين) من أجل تعزيز الحوار السياسي والدعم استراتيجية التعاون الأورو متوسطي؛

(8) مساعدة البلدان على إقامة مراصد وطنية أو تحسينها إذا كانت موجودة، وافتتاح مراكز بحث وطنية مكلفة بمراقبة الأسواق والأمن الغذائي. حيث ستدعم هذه المراصد ومراكز البحث الوطنية اللجنة الإقليمية بالعمل كمجمع بحث وتقديم مقترحات قيمة؛

(9) تعزيز الأدوات والشبكات التي من شأنها تعزيز وتشجيع حركة الباحثين والخبراء، وتشجيع الابتكار وتجميع المعلومات حول الممارسات المميزة بين الفاعلين في الأقاليم الريفية، بما في ذلك الشباب المزارعين، من أجل تعزيز دور المرأة والشباب في الزراعة، وتشجيع المبادرات الرامية إلى مواجهة التبذير الغذائي، ووضع تدابير ملموسة لتنويع الدخل وتحسين إدارة الموارد الطبيعية (المياه والأراضي والغابات، الخ) مع الأخذ بعين الاعتبار آثار التغير المناخي

- الاستنتاجات:

- في نهاية أشغالهم، توصل الوزراء ورؤساء الوفود بأن القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي تتطلب يقظة مستمرة وتستدعي استجابات منسقة فيما يتعلق بسياسات التنمية الزراعية والغذائية والريفية، والتي ينبغي أن ييسرها إطار العمل الأورو متوسطي متعدد الأطراف.
- أقر الوزراء ورؤساء الوفود بالجهود التي بذلها المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية في هذه المجالات خلال السنوات القليلة الماضية، حين شهدت العديد من بلدان البحر المتوسط أزمات مختلفة. إذ عبروا عن إرادتهم بتعزيز تعزيز قدراته ومواصلة عمله في المستقبل القريب.
- اتفق الوزراء ورؤساء الوفود على رفع هذه التوصيات إلى وزراء خارجية بلدانهم لإمكانية أخذها بعين الاعتبار في المفاوضات الدولية والمبادرات السياسية للمعنيين بها.
- بدعوة من معالي السيد، وزير الزراعة(جنسية البلد المعني) ..، اتفق الوزراء ورؤساء الوفود على عقد اجتماعهم الحادي عشر في عام 2016 في(المكان)
- أشاد الوزراء بمعالي السيد عبد الوهاب نوري، وزير الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، وجميع مساعديه على الجهود المبذولة في انجاح هذا الاجتماع.
- وشكروا المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا المتوسطية على مساهمته في انجاح الاجتماع وأعربوا عن تعلقهم بهذه المنظمة التي كرست كل نشاطها اليومية لبناء تضامن متوسطي حقيقي.